من تراب الطريق (٣٧٥) قضية ديوان وطنيتى ؟! (*)

(٢)

نظرت قضية كتاب أو ديوان «وطنيتى» فى أغسطس ١٩١٠أمام محكمة الجنايات برئاسة محمد مجدى بك ، وعضوية على ذو الفقار بك ، والمسيو سودان ، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف فى ذلك الوقت (الباشا فيما بعد ورئيس الوزراء أكثر من مرة) ، وجرت محاكمة الغاياتى غيابيا لأنه كان قد سافر متوجسًا قبل المحاكمة إلى الآستانة ثم سويسرا ، بينما حوكم الشيخ عبد العزيز جاويش حضوريا ، فنهض بالدفاع عنه فارسان من فرسان المحاماة والحزب الوطنى (القديم) : أحمد بك لطفى الذى كان فى مقدمة المترافعين عن إبراهيم الوردانى فى قضية اغتيال بطرس باشا غالى ، ومحمد على علوبة بك (باشا) المحامى الذى توالى ظهوره من بعد فى المشهد المصرى فى العديد من المواقع والمواقف .

فى ٩ أغسطس صدر الحكم (غيابيا) بحبس المؤلف الشيخ على الغاياتى لمدة سنة وحبس من أطرى الكتاب شهرين مع الإيقاف ، وحبس الشيخ عبد العزيز جاويش لمدة ثلاثة أشهر مع النفاذ جرى تنفيذها عليه فورا

(*) المال١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩

لأنه الحكم الثانى عليه بالحبس ، ومع الاستياء الشعبى الشديد الذى قوبل به الحكم ، أخذ الوطنيون ينتظرون ماذا سوف تفعل السلطات مع محمد بك فريد حين يعود إلى البلاد ؟!

لـم يكن فى المقدمة التى كتبها محمد بك فريد لديوان «وطنيتى» ما يمكن أن يؤاخذ عليه قانونا ، أما القصائد التى حواها الديوان فلم تكن تحت نظر محمد بك فريد حينما كتب المقدمة فى فبراير ١٩١٠ ، فالشيخ الغاياتى لم ينته من الديوان ولم يقدمه للطبع ولم يظهر إلا فى يوليو ١٩١٠ بعد أن كان محمد فريد قد سافر فى مايو ١٩١٠ إلى أوروبا ، ومع ذلك اعتبرته التهمة ـ لكتابته المقدمة ! ـ شريكا للغاياتى فيـ تضمنه الديوان ، وجعلت السلطات تتربص عودته إلى البلاد لمحاكمته .. فما كاد يصل فى أواخر ديسمبر ١٩١٠ ، حتى أخذت النيابة العمومية فى التحقيق معـه ، واستجوبـه رئيس النيابـة آنذاك محمد توفيق نسيم بك (باشا) فى ٤ يناير ١٩١١ ، حيث أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه حَسَّن وامتدح ديوان «وطنيتى» فى المقدمة التى كتبها له قبل سفره !

نظرت القضية فى ٢٣ يناير ١٩١١ ، حيث انعقدت محكمة الجنايات برئاسة المستر دلبر وجلى ، وعضوية كل من : أحمد ذو الفقار بك ، وأمين بك على ، ومثل النيابة رئيسها محمد توفيق نسيم بك ، وصمم الأستاذ محمد بك فريد على ألا يصاحبه أحد من زملائه المحامين ، مقدرًا ومتمسكا بأن أقواله مبداة بحجتها فى التحقيق ، وبأن التهمة ذاتها لا تحتاج إلى دفاع حالة كونها ظاهرة البهتان ولا أساس لها من الحق والقانون !

ولا نعتقد أن محمد بك فريد فارق الحيطة أو الحذر حين آثر أن يقف أمام المحكمة بمفرده بغير محام ، فالحق فى الدعوى أبلج واضح كفلق الصبح ، لا يخفى على المحكمة إن أرادت الحق ، فإن أرادت غيره فلن يجدى دفاع أيا كان ، وتكون الوقفة بغير محام أجدى فى كشف النقاب وفضح المستور أمام الأمة !

وقد كان !!

بعد بضع دقائق لا تكفى للمراجعة والموازنة والتقدير بعد سماع مرافعة النيابة التى لم تسمع المحكمة غيرها ، أصدرت المحكمة حكمها بحبس الزعيم محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ !! .. أما محمد فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، رابط الجأش ، لم يفارقه هدوؤه وانطلق مع الحرس إلى السجن .. لم يطلب سوى بعض الكتب لمطالعتها، مودعا فى ثبات دموع الوطنيين الذين صدمهم الحكم ، مشجعا إياهم على الحق والصبر والثبات .

***

على عكس ما قدرت السلطات ، كان حبس محمد بك فريد باب تأليب وإلهاب للمشاعر ، لم يفت فى عضد الحركة الوطنية ، وزادها اشتعالًا !! .. قدرت السلطة محاذير هذا الالتهاب ، وتزايد شعبية محمد فريد والحزب الوطنى والحركة الوطنية بعامة ، فدفعت الخديو للالتفاف حول محمد بك فريد متسربلة بالعطف وهى لا تبغى سوى إفقاده شعبيته ! .. أوفد إليه الخديو

بمحبسه بسجن الاستئناف بباب الخلق ـ عثمان بك غالب ، عارضًا عليه استعداد الخديو لقبول طلبه بالعفو عنه ، ملحًّا عليه برجاء الخديو أن يتقدم بالطلب مؤكدًا له قبوله ، ورغبة الخديو السامية فى إصدار العفو عنه ، بيد أن الفارس محمد بك فريد رده بعتاب يشبه اللوم ، مؤكدًا أنه لا يطلب عفوًا ، ولا يسمح لأحد بأن ينوب فى طلبه ، مؤكدًا رفضه وعدم قبوله إن صدر .. قال له محمد فريد فيما حفظته مدونات التاريخ : «أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحدٍ من عائلتى أن يطلبه عنى .. وإذا صدر العفو فلن أقبله» !

هكذا كان الرجال ، وبهم سطرت مصر صفحات تاريخها الوضّاء !

*****